

**وثيقة طلب مرئيات العموم حول
التنظيمات المقترحة
لمقاسم الإنترنت (نقاط نفاذ لتمير حركة الإنترنت)
في المملكة العربية السعودية**

صادرة عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالرياض، المملكة العربية السعودية

بتاريخ ١٠/١١/١٤٣٩هـ الموافق ٢٣/٠٧/٢٠١٨م

جدول المحتويات

٣	١. مقدمة.....
Error! Bookmark not defined.	٢. طلب المرئيات.....
٥	٣. نموذج الردود والجدول الزمني والإجراءات.....
٥	٤. الأهداف.....
٦	٥. الحاجة إلى مقاسم الإنترنت.....
٧	٦. المنهجية التنظيمية.....
٩	٧. ركائز السياسة.....
١٥	٨. الأسئلة الخاصة بوثيقة طلب مرئيات العموم.....
١٦	٩. الملحقات.....
١٧	١٠. ملحق ١: نموذج تقديم المرئيات.....
١٩	١١. الملحق ٢: قائمة المصطلحات.....
٢١	١٢. الملحق ٣: مسودة إطار العمل التنظيمي لمقاسم الإنترنت في المملكة العربية السعودية.....

١. مقدمة

١-١ هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (الهيئة) هي الجهة المناط بها تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية (المملكة)، وتم إنشاء الهيئة بموجب تنظيم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٧٤) وتاريخ ١٤٢٢/٣/٥هـ، وحدد وظائفها وكيفية إدارتها ومصادر تمويلها، ويتم تنظيم قطاع الاتصالات بموجب نظام الاتصالات (النظام) الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/١٢ والتاريخ ١٤٢٢/٠٣/١٢هـ الموافق (٢٠٠١/٠٦/٠٤ م)، ويضع نظام الاتصالات الإطار التنظيمي لتطوير هذا القطاع وتنظيمه. وتحتوي اللائحة التنفيذية للنظام، والتي بدأ العمل بها فور صدورها في ١٤٢٣/٠٥/١٧هـ الموافق (٢٠٠٢/٠٧/٢٧ م)، على الأطر التنظيمية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة.

٢-١ تعمل الهيئة في الوقت الحاضر على صياغة التنظيمات المتعلقة بمقاسم الإنترنت لتطوير منظومة على أحدث المستويات العالمية للإنترنت، ووضع المملكة كمركز إقليمي لحركة مرور الإنترنت الدولية وتحسين تجربة العملاء في استخدام خدمات الإنترنت.

٣-١ أجرت الهيئة دراسة حول الوضع الراهن للسوق والبيئة التنظيمية في المملكة. بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بتقييم أفضل التجارب الدولية والإقليمية المعمول بها في هذا الصدد. حيث أخذت بنتائج هذه الدراسة بعين الاعتبار عند صياغة التنظيمات المتعلقة بمقاسم الإنترنت في المملكة.

٤-١ تهدف وثيقة طلب مرئيات العموم هذه إلى الحصول على مرئيات الأطراف المعنية بغرض دعم الهيئة في وضع التنظيمات المتعلقة بمقاسم الإنترنت في المملكة؛ فضلا عن أن الهيئة تعتبر مشاركة العموم جانباً مهماً في هذه العملية.

٢. تقديم المرئيات

١-٢ اشتملت وثيقة طلب مرئيات العموم هذه؛ على إيجاز لآراء الهيئة الحالية حول التنظيمات المتعلقة بمقاسم الإنترنت، بما في ذلك المرفق الثالث الخاص بمسودة الإطار التنظيمي المقترح.

٢-٢ تسعى الهيئة إلى الحصول على مرئيات الأطراف المعنية حول السياسات التنظيمية المقترحة الواردة في هذه الوثيقة، بما في ذلك الملحق الثالث لمسودة الإطار التنظيمي. وذلك من خلال قيام الهيئة بدعوة جميع الأطراف المعنية لتقديم مرئياتهم كتابياً حول أي قضية يُعتقد أنها ذات صلة بالسياسات التنظيمية المقترحة.

٣-٢ وتشجع الهيئة الأطراف المعنية على الاهتمام بالمشاركة في اجراءات طلب مرئيات العموم الخاص بتأسيس مقاسم الإنترنت في المملكة من خلال تقديم تعليقاتهم ومرئياتهم التفصيلية مدعومة بالمبررات المناسبة، فيما يتعلق بالقضايا المثارة في وثيقة طلب مرئيات العموم هذه. وسوف تؤخذ هذه التعليقات بعين الاعتبار عند صياغة الإطار التنظيمي لمقاسم الإنترنت في المملكة، علماً بأن ما يتم تقديمه في هذا الشأن لا يعتبر ملزماً للهيئة.



٣. نموذج تقديم المرئيات والجدول الزمني والإجراءات

- ١-٣ عند تقديم المرئيات، يجب على الأطراف المعنية تحديد تفاصيل الاتصال، بما في ذلك اسم الطرف المشارك (وأسماء جميع الأطراف ذات الصلة إذا كان المشارك جزءاً من اتحاد مجموعة جهات) بالإضافة إلى العنوان (العناوين) ورقم (أرقام) هاتف. الاتصال.
- ٢-٣ عند تقديم المرئيات، يجب على الأطراف المعنية استكمال النموذج الوارد في الملحق رقم (١)، وایضاً رقم الفقرة أو المادة أو رقم السؤال (الوارد في المادة رقم ٨) الذي يشير إليه التعليق أو الردود..
- ٣-٣ ترسل جميع المرئيات إلى الهيئة في موعد أقصاه ١١ سبتمبر ٢٠١٨م الموافق ٠١/٠١/١٤٤٠هـ.
- ٤-٣ ويمكن تقديم المرئيات المتعلقة بهذه الوثيقة على عنوان أو أكثر من العناوين التالية:

١-٤-٣ عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان (ixp_project@citc.gov.sa)

٢-٤-٣ تسليمها يدوياً (نسخة ورقية وأخرى إلكترونية) أو عن طريق البريد على العنوان التالي:

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات،

حي النخيل- تقاطع شارع الأمير تركي بن عبد العزيز مع طريق الإمام سعود بن عبدالعزيز،

ص ب ٧٥٦٠٦،

الرياض ١١٥٨٨،

المملكة العربية السعودية.

- ٥-٣ يجوز للهيئة نشر المرئيات المقدمة من المشاركين بخصوص هذه الوثيقة على موقعها الإلكتروني، وبشكل عام لا تعتبر الهيئة الإجابات والآراء بشأن هذه الوثيقة سرية. وتحت الهيئة المشاركين على دعم جميع المرئيات المقدمة من قبلهم بالبيانات والتحليلات والدراسات المرجعية والمعلومات ذات الصلة والمستندة إلى الوضع المحلي أو إلى الخبرات المستمدة من بلدان أخرى. وعند تقديم المرئيات أو الردود، يجب على المشاركين الإشارة إلى رقم السؤال المذكور في هذه الوثيقة، ولا يُطلب من المشاركين التعليق على جميع الأسئلة الواردة في وثيقة طلب مرئيات العموم هذه. وسوف تؤخذ هذه التعليقات بعين الاعتبار عند صياغة السياسات التنظيمية لمقاسم الإنترنت في المملكة، علماً بأن ما يتم تقديمه في هذا الشأن لا يعتبر ملزماً للهيئة.

٤. الأهداف

- ١-٤ تشمل رؤية المملكة ٢٠٣٠ عدداً من الأهداف التي تسعى إلى نشر روح التنوع والتحرر الاقتصادي داخل المملكة. وعلى وجه الخصوص، تهدف هذه الرؤية إلى تأسيس اقتصاد رقمي مزدهر وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ٢-٤ تمشياً مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومهام الهيئة؛ فإن أهداف السياسة الخاصة بالتنظيمات المتعلقة بمقاسم الإنترنت في المملكة تنقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:
- ١-٢-٤ دعم تطوير نظام بيئي ذو مستوى عالمي للإنترنت في المملكة، بما في ذلك جذب الاستثمارات الدولية في هذا المجال.
- ٢-٢-٤ وضع المملكة كمركز إقليمي لحركة الإنترنت الدولية.
- ٣-٢-٤ تحسين مستوى استخدام خدمات الإنترنت للمشاركين في المملكة.
- ٣-٤ تعتبر الهيئة؛ أن تأسيس مقاسم الإنترنت في المملكة جنباً إلى جنب مع الأنظمة المرتبطة بها عناصر مهمة في تحقيق أهدافها المنشودة.

٥. الحاجة إلى مقاسم الإنترنت في المملكة

- ١-٥ ظهرت مقاسم الإنترنت على مستوى العالم منذ أكثر من ٢٠ عاماً. حيث أصبحت شائعة في أسواق مثل فنلندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وهولندا. حيث اتفق اللاعبون في تلك الأسواق على استخدام مقاسم الإنترنت كطريقة مثلى لتحسين مسارات حركة تبادل البيانات المباشر بين الشبكات، والمعروف أيضاً باسم "الربط المباشر" (direct Peering). بدلاً من استخدام خدمات شبكة أخرى لربطها والتي تعرف أيضاً باسم "الخدمة العبورية لتميرير حركة الإنترنت" (Transit). وبمرور السنين، تم تأسيس الكثير من مقاسم الإنترنت حيث يوجد حالياً أكثر من خمس مئة (٥٠٠) مقاسم للإنترنت على مستوى العالم في حوالي مئة (١٠٠) دولة.
- ٢-٥ تم إطلاق أول مقاسم للإنترنت في المملكة في عام ٢٠١٨م من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. وتعتبر تلك المبادرة الحكومية لإنشاء مقاسم للإنترنت بمثابة الخطوة الأولى نحو ضمان بقاء حركة الإنترنت الوطنية داخل المملكة، وتحسين جودة الخدمات، وتمكين التقنية الرقمية في المملكة.
- ٣-٥ وفي هذا الصدد، فإن المملكة تعتبر متأخرة في مواكبة أفضل الممارسات الدولية ومجاراة الدول الأخرى في إدخال مقاسم الإنترنت لتطوير النظام البيئي للإنترنت، حيث تم تأسيس أول مقاسم للإنترنت في البحرين في عام ٢٠٠٣م وفي الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٢م. وتعتبر المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة هي الدول الوحيدة في الخليج التي تستخدم مقاسم الإنترنت.
- ٤-٥ في ضوء التأسيس المتأخر لمقاسم الإنترنت في المملكة، وأهداف الهيئة الواردة في القسم رقم (٤) من هذه الوثيقة، فإن الهيئة ترغب في ضمان التطور السريع لمقاسم الإنترنت في المملكة عن طريق اصدار التنظيمات اللازمة.
- ٥-٥ أجرت الهيئة دراسة حول الوضع الراهن للسوق والبيئة التنظيمية في المملكة وبلدان أخرى مختارة؛ حيث خلصت هذه الدراسة إلى بعض النتائج الرئيسية على النحو التالي:



- ١-٥-٥ تعتبر الهيئة أن مقاسم الإنترنت سوف تساهم بشكل أساسي في تطوير الأنظمة البيئية للإنترنت في الأسواق النامية، مما يجذب المئات من الأعضاء الذين يتبادلون حركة البيانات عبر مقاسم الإنترنت.
- ٢-٥-٥ على الرغم من قيام مقدمي الخدمة ذوي البنية التحتية، ومقدمي خدمات المعطيات في المملكة من عمل ترتيبات بغرض الربط المباشر فيما بينهم أو الربط العبوري لتبادل حركة الإنترنت بغرض بقاء حركة الإنترنت الوطنية داخل المملكة؛ إلا أنه هناك بعض التقارير التي تشير إلى أن حركة الإنترنت المحلية ما زالت تتخذ مسارات دون المستوى الأمثل أو تغادر المملكة.
- ٣-٥-٥ ويقدر المشاركون في السوق؛ أن حصة الإنترنت المحلية من إجمالي حركة الإنترنت في المملكة بنسبة تتراوح بين ١٠-١٥٪. ووفقاً لتحليل الهيئة، فإن الغالبية العظمى تعود إلى أن المواقع الإلكترونية الشائعة لدى مستخدمي الإنترنت في المملكة تتم استضافتها خارج البلاد. وهذا يشمل العديد من المواقع الرائدة في مجال الإعلام السعودي وشركات التجزئة والنقل.
- ٤-٥-٥ لا يوجد استضافة في المملكة لمقدمي خدمات المحتوى الكبار، على الرغم من أن المملكة لديها أكبر عدد من السكان في المنطقة، وتعتبر أكبر مستهلك للمحتوى والأكثر استخداماً للإنترنت. وعادةً ما تتواجد شبكات تقديم المحتوى في المنطقة، بعضها في دبي، ويتواجد أربعة فقط من شبكات تقديم المحتوى الرئيسية في المملكة.
- ٥-٥-٥ في البلدان التي لم تؤسس فيها مقاسم للإنترنت من البداية، نجد في بعض الحالات أن الجهات التنظيمية تتدخل لدعم تأسيس مقاسم للإنترنت. وقد تم تبني العديد من التدابير التنظيمية في هذا الشأن، بما في ذلك التأسيس المباشر لمقاسم الإنترنت والدعم المالي ومتطلبات المشاركة، والتي تتطلب سهولة الوصول إلى نقاط إسقاط الكابلات الدولية لمقاسم الإنترنت.
- ٦-٥-٥ يمكن أن تكون هناك فوائد لمقاسم الإنترنت على النظام البيئي للإنترنت، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض تكاليف حركة الإنترنت العبورية، ومتطلبات التوسعة في الشبكات الدولية.
- ٧-٥-٥ يمكن أن تشمل الفوائد الإضافية من تأسيس مقاسم الإنترنت؛ على زيادة توطين حركة الإنترنت داخل المملكة والاستثمار الأجنبي من قبل مقدم خدمات المحتوى الدولي و/ أو مقدمي خدمات الحوسبة السحابية مما يؤدي إلى زيادة خلق فرص عمل جديدة في المملكة.
- ٨-٥-٥ ترى الهيئة؛ أنه من الضروري وضع إطار تنظيمي لمقاسم الإنترنت في المملكة بغرض دعم مساعي تطوير النظام البيئي للإنترنت في المملكة بما يتماشى مع أهداف الهيئة.

٦. المنهجية التنظيمية

- ١-٦ تدرك الهيئة أن العديد من الدول النامية ليس لديها تنظيمات تتعلق بمقاسم الإنترنت. وبناء عليه، كان تأسيس مقاسم الإنترنت نتيجة للمبادرات التي اتخذها مقدمو خدمات الإنترنت ومقدمي خدمات الاتصالات المحليين. ومن هذا المنطلق، فقد قاموا معاً بتأسيس مقاسم الإنترنت بغرض تبادل حركة الإنترنت بشكل مباشر والحد من

تكاليف حركة الإنترنت العابرة فيما بين أعضاء مقاسم الإنترنت وفي نفس الوقت تحسين الخدمة المقدمة للمشاركين.

٢-٦ تطمح الهيئة إلى الوصول لنظام بيئي للإنترنت يدعمه قوى السوق، كما تفضل أن تضع تنظيمًا بسيطاً نسبياً لمقاسم الإنترنت يشتمل على تنظيم الحد الأدنى من مجالات أنشطة مقاسم الإنترنت وترك النتائج لقوى السوق. وفي الوقت نفسه، ستراقب الهيئة السوق باستمرار، وتقوم بالتدخل في حالة عدم كفاءة السوق.

٧. ركائز السياسة

- ١-٧ تبنت الهيئة عدد من ركائز السياسة لدعم تحقيق الأهداف المحددة من خلال الضوابط التنظيمية لمقاسم الإنترنت؛ حيث تعكس الخيارات التي تم النظر فيها لمستويات مختلفة من المنهجيات المتبعة حسب ماورد في القسم رقم (٦) من هذه الوثيقة. وتحت وثيقة طلب مرثيات العموم هذه على مشاركة العموم في إرسال مرثياتهم فيما يتعلق بركائز السياسة الرئيسية المذكورة أدناه:
- ٢-٧ فيما يلي الركائز الرئيسية للسياسة التي تسعى الهيئة للحصول على مرثيات العموم حولها:
- ١-٢-٧ عدد مقاسم الإنترنت وتحديد مقاسم الإنترنت الوطنية.
- ٢-٢-٧ متطلبات ترخيص مقاسم الإنترنت
- ٣-٢-٧ ملكية مقاسم الإنترنت.
- ٤-٢-٧ متطلبات الربط
- ٥-٢-٧ تنظيم عمليات تشغيل مقاسم الإنترنت.
- ٦-٢-٧ حق مقاسم الإنترنت في المشاركة والربط البيئي في مواقع نقاط إسقاط الكابلات الدولية.
- ٧-٢-٧ حق مؤسسي مقاسم الإنترنت في الحصول على تراخيص اتصالات أخرى.
- ٣-٧ تفاصيل ركائز السياسة الرئيسية على النحو الوارد في الفقرة ٧-٢ والخيارات التنظيمية للهيئة كما يلي:
- ١-٣-٧ عدد مقاسم الإنترنت وتحديد "مقاسم الإنترنت الوطنية".
- ١-١-٣-٧ إن عدد مقاسم الإنترنت تختلف من سوق إلى آخر حيث يتراوح عددها من مقسم واحد إلى عشرات المقاسم. وفي ضوء ذلك، فإنه يجوز للهيئة منع انتشار مقاسم الإنترنت أو تقييد عددها في المملكة. وعلاوة على ذلك، ولضمان نجاح مقاسم الإنترنت في السوق، يمكن أن تختار الهيئة تخصيص مقسم إنترنت " كمقسم وطني مخصص" وتدعم تأسيسه و/أو تشغيله عن طريق التمويل أو بوسائل أخرى. وقد ينطوي ذلك على منح حقوق محددة و/أو فرض التزامات محددة على "مقاسم الإنترنت الوطنية".
- ٢-١-٣-٧ إن فرض قيود على عدد مقاسم الإنترنت الوطنية، يمكن أن يؤدي إلى تعزيز تجميع المشاركين في النظام البيئي للإنترنت في نظام واحد أو عدد قليل من مقاسم الإنترنت من أجل السماح لمقاسم الإنترنت للوصول إلى مرحلة النضج. ويكمن التحدي التقليدي لمقاسم الإنترنت التي تم تأسيسها حديثاً في أي مكان في العالم في إمكانية إقناع المشاركين في السوق بأن عضويتهم في مقسم الإنترنت ستعود بالفائدة عليهم نظراً لأنه كلما زاد عدد أعضاء مقاسم الإنترنت، زادت الفوائد العائدة على كل عضو من حيث الربط المباشر للشركاء المحتملين. وللمعلومية؛ فقد لوحظ أنه لا يوجد قيود على

عدد المقاسم في الأسواق الأخرى، فبعض الأسواق لديها مقسم إنترنت واحد فقط، وبعضها الآخر لديه العديد من مقاسم الإنترنت.

٣-١-٣-٧ إن عدم فرض قيود على عدد مقاسم الإنترنت في السوق السعودية سوف يسمح بتأسيس نماذج أعمال مختلفة.

٤-١-٣-٧ سيؤدي تحديد "مقسم إنترنت وطني مخصص" إلى خلق مقسم واحد على الأقل ذو قيمة عالية. وتخطط الهيئة إلى تصنيف مقسم الإنترنت الحالي الذي تم تأسيسه من قبل الوزارة "كمقسم وطني مخصص".

٥-١-٣-٧ تفضل الهيئة حالياً عدم فرض قيود على عدد مقاسم الإنترنت في المملكة.

٦-١-٣-٧ تخطط الهيئة في الوقت الحالي لتحديد "مقسم إنترنت وطني مخصص"، مما يشجع المشاركين في السوق ويحفزهم على الانضمام. علماً بأن هذا لن يمنع المشاركين في السوق من الانضمام إلى أي مقسم إنترنت آخر قد يتم تأسيسه في المملكة.

٢-٣-٧ ترخيص مقاسم الإنترنت

١-٢-٣-٧ وفقاً لنظام الاتصالات ولائحته التنظيمية، فإن تقديم خدمات الاتصالات للعموم يتطلب الحصول على ترخيص من الهيئة. وبناءً على ذلك، يجوز للهيئة أن تختار أحد نهجين؛ إما أن اختيار النهج الذي يتطلب نوعاً من التراخيص الحالية لتقديم خدمات مقاسم الإنترنت أو تأسيس ترخيص جديد لمقاسم الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتبنى الهيئة ترخيصاً جديداً مخصصاً لهذه المقاسم، أو تختار إجراء التسجيل بمتطلبات ووثائق ومعلومات محددة.

٢-٢-٣-٧ لا تتطلب غالبية الأسواق التي قامت الهيئة بتحليلها، الحصول على ترخيص لتشغيل مقسم الإنترنت، باستثناء كينيا والبحرين. وبالفعل استخدمت الهيئة نهج التسجيل كجزء من الإطار التنظيمي لخدمات الحوسبة السحابية. مع ملاحظة أن هذا النهج سوف يساعد على تأسيس وتشغيل مقاسم الإنترنت على نحو أسرع وأسهل. علاوةً على ذلك، فإن تسهيل الحصول على ترخيص لمقاسم الإنترنت سوف يُحفز على تأسيس مقاسم الإنترنت في المملكة، مما يساعد على التعويض عن التأخر في إدخال مقاسم الإنترنت في المملكة.

٣-٢-٣-٧ تُفضل الهيئة حالياً انتهاز خيار متطلبات التسجيل كما هي موضحة في الملحق الثالث الخاص بمسودة الإطار التنظيمي.

٣-٣-٧ ملكية مقاسم الإنترنت

١-٣-٣-٧ إن تحديد ملكية مقاسم الإنترنت يعتبر أمراً مهماً لتطوير السوق مستقبلاً. ويمكن أن يكون هناك عدد من الجهات خلاف مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية ومقدمي

خدمات المعطيات مهمة في توفير مقسم إنترنت؛ بغرض توفير خدمات الربط المباشر. وعليه فإن الهيئة قد تختار السماح لهذه الجهات بامتلاك وتشغيل مقاسم الإنترنت في المملكة، وفي الوقت نفسه، تسمح بالملكية الأجنبية لتلك المقاسم إلى الحد المتفق عليه وفقاً لالتزامات المملكة في منظمة التجارة العالمية.

٢-٣-٣-٧ لا تفرض الأسواق الأخرى عادة قيوداً على نوع الجهات التي يمكنها توفير خدمات مقاسم الإنترنت. علماً بأن السماح لأقصى عدد من المشاركين في السوق بامتلاك مقاسم الإنترنت وتشغيلها سوف يتيح ازدهار نماذج أعمال مختلفة، والمساهمة في خلق بيئة تنافسية إيجابية. كما أن السماح بالملكية الأجنبية سوف يعزز المنافسة ويدعم الاستثمار الأجنبي في المملكة.

٣-٣-٣-٧ تفضل الهيئة حالياً السماح للجهات المشاركة الأخرى والجهات الجديدة بامتلاك وتشغيل مقاسم الإنترنت. وعلى الرغم من أن الهيئة تفضل عدم فرض قيود على الملكية الأجنبية لمقاسم الإنترنت، إلا أنها في نفس الوقت تلتزم بالتزامات المملكة في منظمة التجارة العالمية بنسبة ٧٠٪ كحد أقصى للملكية الأجنبية.

٤-٣-٧ متطلبات الربط.

١-٤-٣-٧ حتى تكون مقاسم الإنترنت فعالة وتحقق منافع مهمة لأعضائها، فإن الأمر يتطلب عدداً كبيراً من المشاركين في الربط بهذه المقاسم. ويمكن أن تختار الهيئة دعم زيادة أعضاء مقاسم الإنترنت بطريقتين. الأولى: يمكن أن تقوم الهيئة بإلزام الجهات الحالية من مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية أو مقدمي خدمات المعطيات في المملكة بمتطلبات الربط بمقاسم الإنترنت. والثانية؛ يمكن للهيئة أيضاً إلزام مقاسم الإنترنت بقبول جميع طلبات الربط، بغض النظر عن الجهة التي تطلب ذلك.

٢-٤-٣-٧ قد يساهم إلزام العضوية بمقاسم الإنترنت بما في ذلك إلزام مقاسم الإنترنت بقبول طلبات العضوية، في الوصول على نحو أسرع إلى عضوية مقاسم الإنترنت. وفي الوقت نفسه، قد لا تحقق العضوية نتائج مهمة دون مشاركة الأعضاء أو لا تتوافق مع مصالح أحد الأعضاء واستراتيجيته. على سبيل المثال، قد يقرر عضو ما عدم تبادل حركة الإنترنت من خلال مقاسم الإنترنت أو عدم الإعلان عن حصة كبيرة من مساراته لأعضاء مقاسم الإنترنت الآخرين. ومن جهة أخرى، يتطلب الالتزام بالعضوية جهوداً تنفيذية من قبل الهيئة.

٣-٤-٣-٧ وتفضل الهيئة في الوقت الحالي عدم إلزام الجهات ومقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية ومقدمي خدمات المعطيات بالربط بمقاسم الإنترنت. وبالمثل، تفضل الهيئة عدم إلزام مقاسم الإنترنت بقبول جميع طلبات الربط، والسماح لمقاسم الإنترنت بتحديد ما إذا كانت ستقبل أي طلب ربط معين بناءً على سياساتها الخاصة. وفي الوقت ذاته، يجب إعلام جميع الأطراف المعنية بمعايير العضوية المقبولة، والتي ينبغي إتاحتها ونشرها كذلك على الموقع الإلكتروني لمقاسم الإنترنت، ولا يجوز لهذه المعايير التمييز ضد أي عضو محتمل أو مجموعة أعضاء محتملين.

٤-٤-٣-٧ بغض النظر عن الأحكام الواردة في الفقرتين رقم (١-٤-٣-٧) و (٢-٤-٣-٧)، فإنه في حالة تحديد "مقاسم الإنترنت الوطنية" من قبل الهيئة، يجوز لها إلزام المشاركين في السوق وفقاً لتقديرها الخاص بالانضمام إلى عضوية "مقاسم الإنترنت الوطنية" والربط فيما بينهم والمشاركة في جميع المسارات وحركة مرور البيانات.

٥-٣-٧ تنظيم عمليات التشغيل لمقاسم الإنترنت.

١-٥-٣-٧ قد يعتمد نجاح مقاسم الإنترنت على التشغيل الفعال لها. وبناءً على ذلك، يجوز للهيئة تقرير ما إذا كانت ستقوم بتنظيم العناصر المختلفة لتشغيل مقاسم الإنترنت،

بما في ذلك سياسات الربط المباشر بين أعضاء مقاسم الإنترنت أو الإعلان عن المسارات الربط المباشر أو فلترة المحتوى أو الخدمات المقدمة أو التسعير.

٢-٥-٣-٧ سيتم تنظيم عمليات تشغيل مقاسم الإنترنت بهدف ضمان تحقيق نتائج فعالة لجميع أعضاء مقاسم الإنترنت والنظام البيئي للإنترنت ككل. وفي الوقت نفسه، سوف يتيح حرية اختيار نماذج التشغيل والأهداف الاستراتيجية والتجارية الخاصة لمقاسم الإنترنت، فرص النمو والاستثمار في النظام البيئي لمقاسم الإنترنت في المملكة. وللمعلومية فإن تشغيل مقاسم الإنترنت في الأسواق الأخرى؛ لم تواجه أي مشكلات أو عوائق. ومن جهة أخرى، فإن تنظيم العمليات التشغيلية لمقاسم الإنترنت سوف ينتج عنه زيادة العبء التنظيمي على تلك المقاسم.

٣-٥-٣-٧ تفضل الهيئة في الوقت الحالي التخلي عن الحق في تنظيم العمليات التشغيلية المتعلقة باستخدام مقاسم الإنترنت نفسها. ومع ذلك، يجب أن تحدد مقاسم الإنترنت سياساتها وخدماتها وأسعارها، وإبلاغ جميع الأعضاء والأعضاء المحتملين بها، شريطة أن تكون هذه السياسات والخدمات وعمليات التسعير عادلة وغير تمييزية ضد أي عضو من أعضاء مقاسم الإنترنت أو أي عضو محتمل أو أي مجموعة أعضاء وفقاً للمادة رقم (٣) من نظام الاتصالات.

٤-٥-٣-٧ نظراً لأن وظيفة مقاسم الإنترنت هي تبادل حركة مرور البيانات بين مقدمي الخدمات بدلاً من خدمة المستخدمين النهائيين، فإن الالتزام بسياسة المحتوى يكون من مسؤولية المشاركين في مقاسم الإنترنت وليس مسؤولية مقاسم الإنترنت نفسها.

٥-٥-٣-٧ بغض النظر عن الأحكام الواردة في الفقرات من (١-٥-٣-٧) حتى (٤-٥-٣-٧)، فإنه في حالة تحديد "مقاسم الإنترنت الوطنية" من قبل الهيئة؛ فإنه يجوز للهيئة وفقاً لتقديرها المطلق؛ تنظيم تشغيل مقاسم الإنترنت.

٦-٥-٣-٧ تشير الاستقلالية عن الناقلين (شركات الاتصالات) إلى قدرة أعضاء مقاسم الإنترنت على الاختيار من بين مقدمي خدمات الربط القائمين بغرض الربط مع مقاسم الإنترنت. وغالباً ما يطلق عليها حيادية الناقل، ويعتبر عامل نجاح مهم لمقاسم الإنترنت. وعادة يتم تركيب مقاسم الإنترنت في مباني جهة أخرى، والتي تكون في الغالب عائدة لمقدمي خدمات مراكز البيانات. وتعني الاستقلالية عن مقدمي خدمات المشاركة في المواقع، أن مقاسم الإنترنت قادرة على الانتقال بحرية بين مقدمي خدمات مراكز البيانات. ويجوز للهيئة أن تطلب من مقاسم الإنترنت العاملة في المملكة أن توفر الاستقلالية عن الناقلين و/ أو مقدمي خدمات المشاركة في المواقع.

٧-٥-٣-٧ سوف يتيح الاستقلال عن الناقلين لأعضاء مقاسم الإنترنت؛ اختيار مقدم خدمات الربط الذي يريدون الاستفادة من خدماته. وفي الأسواق التي تم تحليلها، يتم تطبيق

مبدأ الاستقلالية عن الناقلين (شركات الاتصالات)، ويعتبر جزءاً أساسياً في تشغيل مقاسم الإنترنت، ويرجع ذلك إلى أن المشاركين في مقاسم الإنترنت يفضلون مبدأ الحيادية بدلاً من الالتزامات التنظيمية. وعادةً لا يتم تنظيم الاستقلالية عن مقدمي خدمات المشاركة في المواقع.

٨-٥-٣-٧ تُفضل الهيئة حالياً؛ إلزام مقاسم الإنترنت بتوفير الاستقلالية عن الناقلين. وفي حال امتلاك أي مقسم إنترنت لناقل واحد، فإنه يجب عليه قبول توفير الربط عن طريق ناقل آخر، وينبغي أن يتم طلب ذلك بواسطة عضو جديد أو عضو قائم. وفي الوقت نفسه تفضل الهيئة عدم إلزام مقاسم الإنترنت بالاستقلال عن مقدمي خدمات المشاركة في المواقع.

٩-٥-٣-٧ بغض النظر عن الأحكام الواردة في الفقرات رقم (٦-٥-٣-٧) وحتى (٨-٥-٣-٧)، فإنه في حالة تحديد "مقاسم الإنترنت الوطنية" من قبل الهيئة، يجوز للهيئة وفقاً لتقديرها المطلق؛ الإلزام باستقلالية "مقاسم الإنترنت الوطنية" عن الناقلين ومقدمي خدمات المشاركة في المواقع .

٦-٣-٧ حق مقاسم الإنترنت في التواجد والربط البيئي في مواقع نقاط إسقاط الكابلات الدولية

١-٦-٣-٧ إن من شأن قدرة مقاسم الإنترنت على امتلاك نقاط إسقاط الكابلات الدولية، سوف يثري عالم أعضاء مقاسم الإنترنت المحتملين، مما يتيح الربط المباشر بالكابلات البحرية الدولية دون وساطة طرف ثالث. وعليه يجوز للهيئة، أن تختار السماح لمقاسم الإنترنت بامتلاك نقاط إسقاط الكابلات الدولية في المملكة.

٢-٦-٣-٧ وفقاً للقواعد الحالية للوصول إلى المرافق المادية، فإنه يجب على مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية ومقدمي خدمات المعطيات الذين يملكون نقاط إسقاط للكابلات الدولية في المملكة؛ الدخول في مفاوضات في حالة طلب الوصول من طرف ثالث، ولكن هذا لا يضمن الوصول تلقائياً. وفي الوقت نفسه، يعتبر الوصول إلى نقاط إسقاط الكابلات الدولية عاملاً مهماً لنجاح مقاسم الإنترنت بالنسبة إلى شبكات تقديم المحتوى التي تخطط للدخول إلى الأسواق الدولية/الإقليمية من المملكة. ويجوز للهيئة أن تلزم مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية ومقدمي خدمات المعطيات بتوفير المشاركة في المواقع لمقاسم الإنترنت والربط البيئي في نقاط إسقاط الكابلات الدولية التي يمتلكونها.

٣-٦-٣-٧ إن إلزام إتاحة الوصول إلى نقاط إسقاط الكابلات الدولية لمقاسم الإنترنت؛ يعتبر تدخل تنظيمي معمول به في العديد من الأسواق التي قامت الهيئة بتحليلها. وسوف يتيح هذا الالتزام على مالكي نقاط إسقاط الكابلات الدولية؛ الإمكانية لمقاسم الإنترنت من تقديم خدمة الربط المباشر على المستوى الدولي (international)

(peering)، وسوف يكون عاملاً مهماً في جذب مقدمي خدمات المحتوى الدوليين للربط مع مقاسم الإنترنت في المملكة، كما سيدعم ذلك في جعل المملكة مركزاً إقليمياً لحركة الإنترنت الدولية.

٤-٦-٣-٧ وبناءً على ما تقدم، فإن الهيئة تفضل أن تعطي الحق لمقاسم الإنترنت في امتلاك نقاط إسقاط للكابلات الدولية في المملكة، إلا أن يجب على مقاسم الإنترنت القيام بشراء خدمات الربط المطلوبة داخل المملكة من أي من مقدمي الخدمة المرخصين. كما تفضل الهيئة إلزام مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية ومقدمي خدمات المعطيات الذين يمتلكون نقاط إسقاط للكابلات الدولية في المملكة؛ بتوفير خدمات المشاركة في المواقع والربط البيني لمقاسم الإنترنت عند الطلب.

٧-٣-٧ أحقية مقاسم الإنترنت في الحصول على تراخيص اتصالات أخرى.

١-٧-٣-٧ قد يكون لمقاسم الإنترنت؛ باعتبارهم مشاركين جدد في سوق الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، المصلحة في توسيع نطاق أنشطتها. ونتيجة لذلك، يجوز للهيئة أن تختار السماح لمقاسم الإنترنت العاملة في المملكة بحقوق تتجاوز التعريف الصارم لتنظيم مقاسم الإنترنت، بما في ذلك الحق في التقدم بطلب للحصول على تراخيص أخرى وفقاً لأنظمة الهيئة.

٢-٧-٣-٧ يُعد السماح لمقاسم الإنترنت بالحصول على تراخيص الاتصالات الأخرى من جوهر تحرير السوق والاقتصاد السعودي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عام، وسوف يساهم في تعزيز المنافسة وانتشار نماذج أعمال مختلفة وتطوير النظام البيئي للإنترنت بشكل عام.

٣-٧-٣-٧ تفضل الهيئة، إعطاء الحق لمقاسم الإنترنت في التقدم بطلب للحصول على تراخيص أخرى في المملكة. ولهذا السبب، يجب على مقاسم الإنترنت المسجلين اتباع أنظمة الهيئة، وشروط التراخيص عند التقدم بطلباتهم للحصول على تراخيص اتصالات أخرى.

٨. الأسئلة الخاصة بوثيقة طلب مرئيات العموم

- ١-٨ هل يجب فرض قيود على عدد مقاسم الإنترنت التي يجب أن يُسمح لها بالعمل في المملكة؟
- ٢-٨ ما رأيك بشأن متطلبات الترخيص لتشغيل مقاسم الإنترنت في المملكة؟ وهل تعتقد أنه يجب تشغيل مقاسم الإنترنت وفقاً لترخيص من الهيئة، أم تعتقد أن التسجيل لدى الهيئة سيكون أمراً كافياً؟
- ٣-٨ ما رأيك بشأن الجهات التي ينبغي السماح لها بامتلاك وتشغيل مقاسم الإنترنت في المملكة؟ وهل يجب السماح بالملكية الأجنبية؟

- ٤-٨ ما رأيك بشأن الجهات التي ينبغي السماح لها أو طلبها (إن وجدت) للربط بمقاسم الإنترنت العاملة في المملكة؟
- ٥-٨ ما رأيك بشأن بفرض التزامات تتعلق بتشغيل مقاسم الإنترنت في المملكة مثل سياسات الربط المباشر (peering policies) أو الإعلان عن المسارات أو التسعير أو الخدمات المقدمة؟
- ٦-٨ ما رأيك بشأن إلزام مقاسم الإنترنت العاملة في المملكة بمبدأ الاستقلالية عن الناقلين ومقدمي خدمات المشاركة في المواقع؟
- ٧-٨ ما رأيك بشأن إلزام ملاك نقاط إسقاط الكابلات الدولية الحالية بتوفير خدمات الربط البيني والمشاركة في مواقع نقاط إسقاط الكابلات الدولية لمقاسم الإنترنت؟ وهل يجب السماح لمقاسم الإنترنت العاملة في المملكة بامتلاك نقاط إسقاط الكابلات الدولية؟
- ٨-٨ ما رأيك بشأن السماح لمقاسم الإنترنت العاملة في المملكة بالتقدم للحصول لخدمات الوصول للألياف البصرية المعتمدة من مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية؟

٩. الملحق

- ١-٩ تم ارفاق المستندات التالية بوثيقة طلب مرئيات العموم هذه:
- ١-١-٩ نموذج تقديم المرئيات.
- ٢-١-٩ قائمة بتعريف المصطلحات المستخدمة في الوثيقة.
- ٣-١-٩ مسودة الإطار التنظيمي لمقاسم الإنترنت في المملكة شاملة المرافق.



--	--

١١. ملحق رقم (٢): المصطلحات

مقاسم الإنترنت	هي البنية التحتية المادية (واحد أو أكثر من مقاسم إيثرنت) والتي من خلالها تقوم الجهات المشاركة المتنوعة مثل مقدمي خدمة الإنترنت وشبكات توزيع المحتوى بتبادل حركة مرور الإنترنت بين شبكاتهم، ولا يشمل هذا التعريف الترتيبات الثنائية المباشرة بين الجهات المشاركة لتبادل حركة مرور الإنترنت خارج نطاق مقاسم الإنترنت.
مقدمو الخدمات ذوي البنية التحتية	مقدمو الخدمات ذوي البنية التحتية في المملكة هم مقدمو الخدمات الذين يمتلكون البنية التحتية للشبكة، وحاصلين على تراخيص فردية وفقاً لنظام الاتصالات، ومرخص لهم لتشغيل شبكة اتصالات عامة وتوفير خدمات الهاتف الثابت وخدمات الاتصالات المتنقلة العامة وخدمات اتصالات البيانات الثابتة والمتنقلة.
مقدم خدمات المعطيات	مقدمو خدمات المعطيات في المملكة؛ هم مقدمو الخدمات الذين يمتلكون البنية التحتية للشبكة وحاصلين على تراخيص فردية وفقاً لنظام الاتصالات. كما انهم حاصلين على ترخيص بإنشاء شبكات سلكية ولاسلكية في المملكة لتقديم خدمات المعطيات.
مقدم خدمة تأجير مرافق الاتصالات (CSP)	مقدمو خدمة تأجير مرافق الاتصالات (CSP) في المملكة؛ هم جهات المرافق العامة، مثل الكهرباء، والمياه، وسكك الحديد، التي تمتلك مرافق اتصالات (كوابل ألياف بصرية وأبراج) في مناطق المملكة، للأغراض الخاصة بأعمالها؛ من تأجير الفائض من تلك المرافق على شركات الاتصالات ذوات البنية التحتية المرخص لها من قبل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات "الهيئة" بتقديم خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة في المملكة العربية السعودية، ولا يعطي هذا الترخيص للمؤجر أي حق في تقديم أي خدمة أخرى من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بأي شكل من الأشكال.
مقدم خدمة الإنترنت	بامتلاك البنية التحتية للشبكة. وبدلاً من ذلك، يستأجرون سعة الإنترنت من مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية ومقدمي خدمات المعطيات لربط كل منهما مع المستخدمين النهائيين ومع الإنترنت. وعلى وجه الخصوص، يمكنهم توفير ربط الإنترنت الهاتفي وربط الإنترنت عالية السرعة، والبريد الإلكتروني، وتخصيص وتعيين الملقمات الرقمية، وتصميم واستضافة المواقع الإلكترونية، ومراقبة الشبكات، وتسجيل أسماء النطاقات، وخدمة نشر محتوى على الإنترنت، والدعاية والإعلان على الإنترنت، وغيرها من الخدمات.
مقاسم الإنترنت الوطنية	هي مقاسم الإنترنت المدعومة من قبل الجهة التنظيمية سواء لتأسيسها و/أو تشغيلها عن طريق التمويل أو بوسائل أخرى. وقد يكون لمقاسم الإنترنت حقوق والتزامات محددة ربما تكون مختلفة عن حقوق والتزامات مقاسم الإنترنت الأخرى في السوق.
شبكة توزيع المحتوى	شبكة توزيع المحتوى هي مجموعة من الخوادم الموزعة جغرافياً، والتي تعمل معاً لتوفير سرعة تسليم محتوى الإنترنت. وتسمح شبكة توصيل المحتوى بالنقل السريع للأصول اللازمة لتحميل محتوى الإنترنت بما في ذلك صفحات HTML وملفات جافا سكريبت والصور ومقاطع الفيديو. كما تعمل شبكات توزيع المحتوى على تحسين أوقات تحميل المواقع الإلكترونية وخفض تكاليف النطاق وزيادة توفر المحتوى.
الربط البيئي	ربط الاتصال البيئي يعني الربط المادي والمنطقي لشبكات الاتصالات المستخدمة بواسطة مقدم الخدمة نفسه أو مقدم خدمة آخر، من أجل السماح للمستخدمين التابعين لمقدم خدمة بالاتصال فيما بينهم أو مع المستخدمين التابعين لمقدم خدمة آخر، أو إمكانية استخدام مرافق أو خدمات مقدم خدمة آخر. وربط الاتصال البيئي هو نوع محدد من إمكانية الوصول المطبقة بين مقدمي الخدمة.
نقاط إسقاط	نقاط إسقاط كابل دولي تعني الموقع الذي يُوصَل فيه الكابل الدولي البحري بشبكات الاتصالات العامة. تتضمن هذه الخدمة على وصول أحد مقدمي الخدمة إلى نقطة إسقاط كابل دولي التابعة لمقدم خدمة آخر. كما يمكن أن

<p>تتضمن هذه الخدمة على الوصول إلى المرافق الأخرى المرتبطة بها مثل المشاركة في المباني والمواقع، والطاقة، وتكييف الهواء وغيرها. فضلاً عن الخدمات الأخرى ذات العلاقة مثل كوابل الربط والوصلات المتقاطعة.</p>	<p>الكابلات الدولية</p>
<p>هي تلك الدرجة التي لا يقتصر توفير خدمة الربط على ناقل واحد.</p>	<p>الاستقلالية عن الناقلين</p>
<p>هي تلك الدرجة التي لا يمتلك فيها مقدم خدمات المشاركة في المواقع، (مشغل مركز البيانات) لمقاسم الإنترنت ولدية الحرية في تغيير الموقع و/ أو الدخول في علاقات مع عدد من مقدمي خدمات المشاركة في المواقع.</p>	<p>الاستقلالية عن مقدمي خدمات المشاركة في المواقع</p>

١٢. ملحق رقم ٣: مسودة الإطار التنظيمي لمقاسم الإنترنت (نقاط نفاذ لتمرير حركة الإنترنت) في المملكة العربية السعودية

مسودة الإطار التنظيمي لمقاسم الإنترنت (نقاط نفاذ لتمرير حركة الإنترنت) في المملكة العربية السعودية

صادرة عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في الرياض، المملكة العربية السعودية

بتاريخ ١٠/١١/١٤٣٩هـ الموافق ٢٣/٠٧/٢٠١٨م

جدول المحتويات

١٨	١	مقدمة.....
١٨	٢	التعريفات
١٧	٣	الإطار التنظيمي
٢٦		المرفق رقم (١): إجراءات التسجيل
٣٠		المرفق رقم (٢): الحقوق والالتزامات المتعلقة بتشغيل مقسم الإنترنت الوطني

١. مقدمة

- ١-١ وفقاً للمادة رقم (٣) من نظام الاتصالات ("النظام")، يجب تنظيم قطاع الاتصالات لتحقيق أهداف عدة من بينها " إيجاد المناخ المناسب للمنافسة العادلة والفعالة وتشجيعها في جميع مجالات الاتصالات " .
- ٢-١ أكد قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٣ الصادر بتاريخ ٢١ / ٥ / ١٤٢٤ هـ على تمديد صلاحيات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (الهيئة) لتشمل قطاع تقنية المعلومات، مع إلزام الهيئة بما يلي:
- ١-٢-١ تنفيذ السياسات والخطط والبرامج المعتمدة لتطوير تقنية المعلومات، ووضع الإجراءات المناسبة لذلك.
- ٢-٢-١ اقتراح الأنظمة المتعلقة بتقنية المعلومات وتعديلاتها والعمل على اعتمادها من الجهات المختصة.
- ٣-٢-١ إصدار التراخيص اللازمة وفقاً للشروط والأنظمة المتعلقة بذلك.
- ٣-١ يشهد قطاع تقنية المعلومات والاتصالات تغييراً سريعاً. إن تبني الهيئة هذا الإطار التنظيمي لمقاسم الإنترنت سوف يدعم تحقيق الأهداف ذات النطاق الأوسع الرامية إلى إيجاد منظومة إنترنت عالمية المستوى في المملكة العربية السعودية (المملكة)، ما يجعل المملكة مركزاً عالمياً لحركة المرور الدولي على شبكة الإنترنت، وتحسين مستوى خدمات الإنترنت المقدمة للمشاركين.

٢. التعريفات

- ١-٢ يكون للكلمات والعبارات الواردة في نظام الاتصالات، ولأئحته التنفيذية وتنظيم الهيئة المعاني نفسها عند استخدامها في هذه الوثيقة.
- ٢-٢ بالإضافة إلى الكلمات والعبارات التالية فسيكون لها المعاني المحددة لها أدناه ما لم يقتضي السياق في الإطار التنظيمي خلاف ذلك
- ١-٢-٢ "مقاسم الإنترنت": تعني البنية التحتية المادية التي يتسنى من خلالها لمقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية، ومقدمي خدمات المعطيات، ومقدمي خدمات الإنترنت وغيرهم من الجهات (مثل شبكات توزيع المحتوى، ومقدمي المحتوى، والجامعات، والمؤسسات، وغيرهم من الجهات الوارد ذكرها في المادة رقم (٣-٢-٢) أدناه؛ الربط بالشبكات وتبادل الحركة (ولا يشمل ذلك، المقاسم الخاصة من خلال الترتيبات الثنائية المباشرة) بين شبكاتهم (الأنظمة المستقلة).



- ٢-٢-٢ "خدمات مقاسم الإنترنت": تعني الخدمات التي تقدمها مقاسم الإنترنت (التي تعتمد على سياسات مقاسم الإنترنت الواردة في المادة رقم (٣-٥-١) أدناه، وقد تشمل هذه الخدمات، على سبيل المثال لا الحصر، توفير جهاز (أجهزة) الإيثرنت لأغراض الربط المباشر أو الربط العبوري بين أعضاء مقاسم الإنترنت، ودعم مراكز عمليات مراقبة الشبكات واكتشاف الأعطال، واتفاقيات مستوى الخدمة المضمونة، وخدمات أمن الإنترنت، وغيرها من الخدمات حسب الحاجة. ولا تعتبر مقاسم الإنترنت - ما لم يكن مصرح لها بذلك من خلال اجراءات منفصلة - مقدمة لأي خدمة تحتاج إلى ترخيص أو تسجيل معين من قبل من الهيئة.
- ٣-٢-٢ "أعضاء مقاسم الإنترنت": يقصد بهم المشاركين في أي من مقاسم الإنترنت الذين يمكنهم الاستفادة من خدمات تلك المقاسم، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقيات الربط المباشر و/ أو الربط العبوري بما يتوافق مع سياسات مقاسم الإنترنت. ومن أولئك الأعضاء على سبيل المثال لا الحصر، مقدمو الخدمات ذوي البنية التحتية، ومقدمو خدمات الإنترنت، ومقدمو خدمات المعطيات، وغيرها؛ الراغبين في الربط فيما بينهم داخل المملكة، ومقدمو خدمات المحتوى المحليون أو الأجانب، وشبكات توزيع المحتوى، والمؤسسات، والهيئات الحكومية، والمعاهد التعليمية.
- ٤-٢-٢ "مقدم خدمات مقسم الإنترنت": يعني أي جهة تملك وتمارس تحكم مباشرة على مقسم الإنترنت لتقديم خدمات مقاسم الإنترنت في المملكة.
- ٥-٢-٢ "سياسة الربط المباشر": تعني القواعد التي يحددها مقدم خدمات مقاسم الإنترنت المتعلقة بالربط والمشاركة لتبادل حركة الإنترنت بين أعضاء أي مقسم إنترنت يديره أحد مقدمي خدمة مقاسم الإنترنت. ويمكن أن تشمل تلك القواعد على سبيل المثال لا الحصر، المنافذ المستخدمة للربط المباشر، وأي متطلبات الزامية للربط المباشر أو تبادل حركة الإنترنت بواسطة الأعضاء.
- ٦-٢-٢ "مقدمو خدمة مراكز البيانات": يقصد بهم مقدمي الخدمات الذين يقدمون خدمات الاستضافة أو خدمات المشاركة في المواقع في المملكة، وفقاً للأنظمة المطبقة؛ وقد يشمل ذلك مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية، و/أو مقدمي خدمات المعطيات المرخص لهم، و/أو مقدمي خدمات الحوسبة السحابية المسجلين.
- ٧-٢-٢ " إسقاط " : تعني الموقع الذي يُوصَل فيه الكابل الدولي البحري بشبكات الاتصالات العامة. تتضمن هذه الخدمة على وصول أحد مقدمي الخدمة إلى نقطة إسقاط كابل دولي التابعة لمقدم خدمة آخر. كما يمكن أن تتضمن هذه الخدمة على الوصول إلى المرافق الأخرى

المرتبطة بها مثل المشاركة في المباني والمواقع، والطاقة، وتكييف الهواء وغيرها. فضلاً عن الخدمات الأخرى ذات العلاقة مثل كوابل الربط والوصلات المتقاطعة.

٨-٢-٢ "المحتوى المخالف للنظام": يعني المحتوى الذي يخالف أنظمة المملكة

٩-٢-٢ "المحتوى المخالف لحقوق الملكية الفكرية": يعني المحتوى الذي يخالف حقوق الملكية الفكرية.

١٠-٢-٢ "مقاسم الإنترنت الوطني": يعني مقدم خدمة مقسم الإنترنت الذي تدعمه الهيئة بالوسائل المالية أو غيرها بغرض تطوير منظومة الإنترنت البيئية في المملكة، ويكون له حقوق وعليه التزامات تختلف عن مقاسم الإنترنت الأخرى في السوق السعودي.

١١-٢-٢ "مقدم خدمات المشاركة في المواقع": يعني الجهة التي تملك و/أو تُشغّل مساحة في واحد أو أكثر من مراكز البيانات. ويجوز لمقدم خدمات المشاركة في المواقع الدخول في اتفاق مع مقدم خدمة مقاسم الإنترنت للمشاركة في المعدات المطلوبة لتقديم خدمات مقاسم الإنترنت في مركز (مراكز) البيانات.

٣. الإطار التنظيمي

١-٣ النطاق

- ١-١-٣ تنطبق شروط هذا الإطار التنظيمي على أي من خدمات مقاسم الإنترنت في المملكة.
- ٢-١-٣ تنطبق شروط هذا الإطار التنظيمي على أي جهة لديها الحق حالياً في تقديم خدمات مقاسم الإنترنت في المملكة كجزء من تراخيصها الحالية.
- ٣-١-٣ يسري التزام التسجيل بموجب هذا الإطار التنظيمي على أي جهة تعمل كلياً أو جزئياً، كمقدم خدمات مقاسم إنترنت في المملكة، باستثناء الجهات المذكورة في المادة رقم ١-٣-١-٣ والمادة رقم ٣-١-٣-٢.
- ١-٣-١-٣ لا يتعين على جميع مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية المرخص لهم في المملكة؛ التسجيل لغرض تقديم خدمات مقاسم الإنترنت. ويمكن لأي مقدم خدمة ذي بنية تحتية مرخص له؛ تقديم خدمات مقاسم الإنترنت كجزء من تراخيصه الحالية.
- ٢-٣-١-٣ لن يحتاج جميع مقدمي خدمات المعطيات المرخص لهم في المملكة إلى التسجيل لتقديم خدمات مقاسم الإنترنت. ويمكن لأي مقدم خدمة معطيات مرخص له؛ تقديم خدمات مقاسم الإنترنت كجزء من ترخيص تقديم خدمات المعطيات الصادر له.
- ٤-١-٣ يجب على مقدمي خدمات مقاسم الإنترنت الدوليين المهتمون بتوفير خدمات مقاسم الإنترنت في المملكة بالتسجيل لدى الهيئة بطريقة مماثلة لمقدمي خدمات مقاسم الإنترنت المحليين. وسيتوجب على مقدمي خدمات مقاسم الإنترنت الدوليين تلبية متطلبات الملكية الأجنبية وفقاً لهذا الإطار التنظيمي.

٢-٣ التسجيل لتقديم خدمات مقاسم الإنترنت

- ١-٢-٣ يجب على أي شخص أو مؤسسة، خلاف مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية أو مقدمي خدمات المعطيات المرخص لهم الذين يستوفون تعريف مقدم خدمات مقاسم الإنترنت؛ إتمام واستيفاء عملية التسجيل لدى الهيئة.
- ٢-٢-٣ تحدد الهيئة بقرار منها؛ المعلومات المطلوب تقديمها، والنموذج المطلوب استخدامه، والإجراءات المطبقة، والحدود الزمنية لإتمام عملية التسجيل المذكور. ويجب على جميع مقدمي الطلبات المهتمين



بالتسجيل لدى الهيئة لتقديم خدمات مقاسم الإنترنت في المملكة؛ اتباع إجراءات التسجيل وتقديم جميع الوثائق المطلوبة وفقاً لما ورد بالملحق رقم (١) من هذه الإطار التنظيمي.

٣-٢-٣ يجب عدم استخدام التسجيل لتقديم خدمات مقاسم الإنترنت في تقديم أي خدمات أخرى تشترط الهيئة وجود ترخيص أو تسجيل لها من أي نوع. ويتعين على أي مقدم خدمات مقاسم إنترنت مسجل لدى الهيئة أن يتقدم بشكل منفصل للحصول على أي ترخيص أخرى وفقاً لأنظمة الهيئة.

٤-٢-٣ وفي حال حصول أي من مقدمي مقاسم الإنترنت على ترخيص وفقاً لأنظمة الهيئة؛ فإن جميع العائدات المتحققة من تقديم خدمات مقاسم الإنترنت يجب ذكرها بوضوح في التقارير المالية.

٥-٢-٣ يجب على مقدم خدمة مقاسم الإنترنت دفع المقابلات المالية المقررة عن أي عائد يتحقق من تقديم أي خدمات أخرى غير خدمة مقاسم الإنترنت وفقاً لشروط الترخيص الممنوحة له من قبل الهيئة .

٦-٢-٣ لا يجوز بأي حال من الأحوال استخدام تسجيل مقاسم الإنترنت سبباً لعدم دفع الرسوم المقررة وفقاً لشروط ترخيص (تراخيص) أخرى صادرة لمقدم خدمة مقاسم الإنترنت.

٧-٢-٣ في حال قيام الهيئة بتصنيف مقسم إنترنت "كمقسم إنترنت وطني مخصص"، فإنه يجب على الهيئة أن تصدر إشعاراً بذلك، على أن يشتمل على الاستثناء من الالتزام بالتقدم للهيئة للتسجيل.

٣-٣ مشاركة مقاسم الإنترنت

١-٣-٣ يجب على كل مقدم خدمات مقاسم إنترنت أن يقوم بتعريف سياسة العضوية ونشرها وإعلانها للعموم.

٢-٣-٣ ليس هناك أي التزام على مقدم خدمات مقاسم الإنترنت بقبول طلب عضوية ما. وفي حال اختيار مقدم خدمات مقاسم الإنترنت عدم قبول طلب عضوية من أي جهة؛ فيجب عليه أن يقدم للطرف الطالب أسباب عدم القبول وفقاً لللائحة العضوية الخاصة به ووفقاً للمادة رقم (١-٣-٣) من هذا الإطار التنظيمي، ويحق للهيئة فرض قبول العضوية للراغبين بناء على أهدافها في هذا الشأن.

٣-٣-٣ يُسمح لأي جهة ترغب في أن تكون من أعضاء مقاسم الإنترنت وفقاً للمادة رقم (٢-٢-٣) من هذا الإطار التنظيمي؛ بالتقدم للحصول على العضوية في واحد أو أكثر من مقاسم الإنترنت.



٤-٣-٣ في حال تحديد الهيئة لمقسم إنترنت وطني مخصص؛ فإنه يحق للهيئة وفقاً لتقديرها المطلق، فرض شروط على المشاركين في السوق فيما يتعلق بالمشاركة في "مقسم الإنترنت الوطني". ويشتمل المرفق رقم (٢) على متطلبات المشاركة في ذلك المقسم، ويجوز للهيئة تعديل تلك المتطلبات وفق تقديرها المطلق.

٤-٣ ملكية مقاسم الإنترنت ونسب المشاركة

١-٤-٣ يجب السماح لمقدمي الخدمات المرخص لهم والجهات الأخرى بامتلاك مقاسم إنترنت ملكية كاملة أو جزئية في المملكة.

٢-٤-٣ وفقاً للمادة رقم (٣-٤-١) من هذا الإطار التنظيمي؛ يُسمح للجهات الوطنية والأجنبية بتكوين شركات متضامنة أو اتحاد لامتلاك مقاسم إنترنت في المملكة. وتُحدد أنصبة ملكية المشاركين في الشركات المشتركة أو الاتحادات وفق قرار المشاركين وحدهم.

٣-٤-٣ يُسمح بالملكية الأجنبية في مقاسم الإنترنت العاملة في المملكة وفقاً لالتزام المملكة بالحد الأقصى الذي وضعته منظمة التجارة العالمية للملكية الأجنبية الذي تبلغ نسبته ٧٠٪.

٤-٤-٣ في حال تحديد الهيئة "مقسم إنترنت وطني مخصص"، يكون للهيئة الحق في فرض متطلبات على ملكية مقاسم الإنترنت، والتي قد تختلف عن احكام المواد من رقم (٣-٤-١) وحتى رقم (٣-٤-٣) من هذا الإطار التنظيمي.

٥-٣ تشغيل مقاسم الإنترنت

١-٥-٣ يحق لمقدمي خدمات مقاسم الإنترنت؛ تقديم أي من الخدمات المذكورة في المادة رقم (٢-٢-٢) من هذا الإطار التنظيمي.

٢-٥-٣ يجب أن يتواجد جميع الموظفين والبُنى التحتية لمقاسم الإنترنت داخل المملكة.

٣-٥-٣ يلتزم مقدمو خدمات مقاسم الإنترنت بتوجيهات "خطة التعافي من الكوارث" الخاصة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة بغرض ضمان استمرارية تقديم الخدمات.

٤-٥-٣ لا يحق لمقدمي خدمات مقاسم الإنترنت توفير الخدمات الصوتية للعموم، أو توفير خدمات مكالمات صوتية ثنائية الاتجاه للعموم، أو التسهيل الفعال لاستخدام بنيتها التحتية من قبل أطراف ثالثة

لتقديم مثل هذه الخدمات، كما يجب الحصول على التراخيص المناسبة قبل تقديم هذه الخدمات الصوتية.

٥-٥-٣ يجب على مقدمي خدمات مقاسم الإنترنت؛ توفير معايير توافر الخدمة والربط الاحتياطي لأعضائها.

٦-٥-٣ يحق لكل مقدم خدمات مقاسم إنترنت تأسيس عدة مواقع الربط المباشر (Direct Peering) داخل المملكة.

٧-٥-٣ يجب على كل مقدم خدمات مقاسم إنترنت تحديد سياسة الربط المباشر، بما في ذلك قواعد تبادل حركة الإنترنت، وجعلها متاحة للعموم. ويجب تطبيق سياسة الربط المباشر على جميع أعضاء مقاسم الإنترنت دون تمييز.

٨-٥-٣ يجب على كل مقدم خدمات مقاسم إنترنت؛ تحديد المتطلبات الفنية والإحصاءات التي تبين قيمة الخدمات المقدمة. كما يجب على مقدم خدمات مقاسم الإنترنت أن يكون مسؤولاً عن صحة المعلومات المشتركة، وأن تكون محدثة بشكل مستمر.

٩-٥-٣ يجب على كل مقدم خدمات مقاسم إنترنت تحديد سياسة التسعير، وآلية تحديد تفاصيل التعرفة الخاصة به ونشرها للعموم. وتشمل سياسة التسعير والرسوم المكررة (إن وجد)، ورسم تجديد العضوية (إن وجد)، وأي رسوم أخرى مطبقة. ويمكن أن تشمل سياسية التسعير باقات أو مستويات مختلفة حسب تقدير مقدم خدمة مقاسم الإنترنت. وتنطبق سياسة التسعير تلك -رغم وجود أي باقات أو مستويات مختلفة- على كل عضو من أعضاء مقاسم الإنترنت بدون أي تمييز.

١٠-٥-٣ يحق للهيئة وضع معايير خاصة بجودة الخدمة لمقدمي خدمات مقاسم الإنترنت، إذا قررت الهيئة ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يقدم مقدمو خدمات مقاسم الإنترنت اتفاقيات مستوى خدمة مضمونة أو اتفاقيات لجودة الخدمة بشكل خدمات ذات قيمة مضافة ووفقاً لسياسة التسعير بالشكل المبين في المادة رقم (٩-٥-٣) من هذا الإطار التنظيمي.

١١-٥-٣ يجب على أعضاء مقاسم الإنترنت الالتزام بلوائح وسياسات المحتوى والفلترية الوطنية المعمول بها في المملكة.

١٢-٥-٣ لا يتحمل مقدمو خدمات مقاسم الإنترنت أي تبعة إدارية أو جنائية لمجرد ثبوت رفع محتوى مخالف للنظام أو محتوى مخالف لحقوق الملكية الفكرية أو معالجته على شبكة مقدم خدمة مقاسم الإنترنت أو تخزينه عليها.

١٣-٥-٣ لا يجوز تفسير أي شيء في هذا الإطار التنظيمي على أنه إلزام قانوني لمقدمي خدمات مقاسم الإنترنت بالمراقبة الفعالة والدائمة لشبكاتهم لرصد المحتوى المخالف للنظام أو المحتوى المخالف لحقوق الملكية الفكرية.

١٤-٥-٣ يقوم مقدمو خدمات مقاسم الإنترنت بإبلاغ الهيئة وأي جهة أخرى مصرح لها، من دون تأخير غير مبرر، حال معرفتهم بوجود أي محتوى أو غيره من المعلومات على شبكة أي من أعضاء مقاسم الإنترنت قد يمثل مخالفة لنظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة.

١٥-٥-٣ يجب على مقدمي خدمات مقاسم الإنترنت؛ أن يحيلوا أي طرف ثالث يشكو من وجود محتوى مخالف للنظام أو محتوى مخالف لحقوق الملكية الفكرية على شبكة أي من أعضاء مقاسم الإنترنت إلى السلطات المختصة في المملكة.

١٦-٥-٣ تسري شروط المواد من رقم (٨-٥-٣) إلى رقم (١٥-٥-٣) دون الإخلال بالتزام مقدمي خدمات مقاسم الإنترنت بالتعاون مع السلطات المعنية في المملكة. وبموجب أي نظام آخر سار أو أي التزام تم التعهد به أثناء تسجيلهم؛ في الأمور المتعلقة بتنفيذ الأنظمة المرتبطة بالمحتوى المخالف للنظام أو المحتوى المخالف لحقوق الملكية الفكرية.

١٧-٥-٣ يجب على كل مقدم خدمات مقاسم الإنترنت تحديد سياسات تقديم خدمات الربط، وموقع (مواقع) مقاسم الإنترنت، سواء بشكل منفصل أو كجزء من شروطه وأحكامه العامة وفقاً لتقديره المطلق، ويجب أن يوفرها للأعضاء الحاليين والمحتملين. ولا ينبغي أن تتسم تلك السياسات بالتمييز ضد أي من أعضاء مقاسم الإنترنت أو عضو محتمل فيها أو مجموعة من الأعضاء.

١٨-٥-٣ يجب على مقدمي خدمات مقاسم الإنترنت؛ تقديم أي معلومات مالية أو تقنية أو متعلقة بالحوكمة أو غيرها من المعلومات التي تطلبها الهيئة خلال مدة زمنية معقولة ووفقاً للإطار الزمني الذي تحدده الهيئة.

١٩-٥-٣ في حال تحديد الهيئة "مقسم إنترنت وطني مخصص"؛ فإنه يكون للهيئة الحق في فرض متطلبات على عمليات تشغيل "مقسم الإنترنت الوطني"، والتي قد تختلف عن أحكام المواد من رقم (١-٥-٣) إلى رقم (١٨-٥-٣) من هذا الإطار التنظيمي.



٦-٣ الوصول إلى نقاط الإسقاط للكابلات الدولية

١-٦-٣ يحق لكل مقدم خدمات مقاسم إنترنت مسجل لدى الهيئة، وفقاً لأحكام هذا الإطار التنظيمي؛ في بناء وامتلاك وتشغيل "نقاط إسقاط الكابلات الدولية" في المملكة وفقاً لتقديره، ويشمل ذلك الحق في إبرام الاتفاقيات التجارية مع مالكي الكابلات البحرية التي ستمتد أرضياً عبر أي من نقاط إسقاط الكابلات الدولية المملوكة لمقاسم الإنترنت.

٢-٦-٣ يحق لكل مقدم خدمات مقاسم إنترنت؛ أن يطلب من مالكي أي نقاط إسقاط الكابلات الدولية القائمة في المملكة؛ تقديم خدمات الربط والمشاركة في المواقع لوضع أجهزته في تلك النقاط. ويجب أن يتيح ملاك نقاط إسقاط الكابلات الدولية القائمة لأي مقدم خدمة مقاسم إنترنت حق الوصول المطلوب خلال مدة زمنية معقولة وبأسعار مبنية على التكلفة، ولا يجوز رفض تلك الطلبات.

٣-٦-٣ يحق لكل مقدم خدمات مقاسم إنترنت الوصول إلى البنية التحتية الفعلية لنقاط الإسقاط الكابلات الدولية الحالية. ويجب على مالكي نقاط إسقاط الكابلات الدولية الحاليين؛ توفير الوصول المطلوب لأي مقدم خدمات مقاسم إنترنت خلال مدة زمنية معقولة وبأسعار ميسورة، ولا يجوز رفض ذلك الطلب.

٤-٦-٣ يحق لمالكي نقاط الإسقاط الكابلات الدولية الحاليين؛ عدم السماح لمقدم خدمات مقاسم إنترنت رفض وصوله إلى البنية التحتية لتلك النقاط لأسباب فنية؛ وفي مثل هذه الحالات، يجب على مالكي نقاط إسقاط الكابلات الدولية؛ تقديم التفاصيل الضرورية اللازمة لإقناع مقدم خدمات مقاسم الإنترنت بذلك، وللهيئة الحق في قبول أو رفض أي مبررات وفق تقديرها المطلق.

٥-٦-٣ وفي حال رفض أي مالك لنقاط إسقاط الكابلات الدولية أي طلب للربط البيني و/أو المشاركة في أي موقع لتلك النقاط وفقاً للمادة رقم (١-٦-٣) ورقم (٢-٦-٣) فسوف يعتبر ذلك مخالفة لهذا الإطار التنظيمي ويخضع للإجراءات المنصوص عليها في المادة رقم (١-٧-٣).

٧-٣ صلاحيات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

١-٧-٣ تخضع أي مخالفة لشروط هذا الإطار التنظيمي للعقوبات التي قد تفرضها الهيئة وفقاً لأنظمتها ودون الإخلال بأي عقوبات قد تُفرض بموجب أي نظام آخر سار في المملكة. ومن تلك الأنظمة الأخرى السارية على وجه التحديد؛ نظام مكافحة جرائم المعلوماتية (الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٩ بتاريخ ٧/ ٣/ ١٤٢٨هـ والمصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/١٧

بتاريخ ٨ / ٣ / ١٤٢٨هـ)، ونظام حماية المعاملات الإلكترونية (الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٨٠ بتاريخ ٧ / ٣ / ١٤٢٨هـ والمصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/١٨ بتاريخ ٨ / ٣ / ١٤٢٨هـ)، وأي شروط يمكن إدخالها عليها بالتعديل أو الاستبدال في المستقبل.

٢-٧-٣ ما لم يُذكر خلاف ذلك في الإطار التنظيمي؛ تكون الشروط المذكورة إلزامية ولا تخضع لأي تغيير من خلال الاتفاق التعاقدي.

٣-٧-٣ يجوز تعديل هذا الإطار التنظيمي من وقت إلى آخر وفقاً لتقدير الهيئة .

٤-٧-٣ يجوز للهيئة؛ أن تُصدر إرشادات، أو توصيات أو أحكام لتقديم خدمات مقاسم الإنترنت أو غيرها من النصوص التي تهدف إلى:

١-٤-٧-٣ توضيح أي من أمور تتعلق بهذا الإطار التنظيمي.

٢-٤-٧-٣ إرشاد مقدمي خدمات مقاسم الإنترنت وأعضائها والعموم حول أي من مسألة تتعلق بمقاسم الإنترنت.

٣-٤-٧-٣ إكمال هذا الإطار التنظيمي من خلال شروط التنفيذ الإلزامية أو الاختيارية المفصلة.

٨-٣ بدء السريان والتدابير الانتقالية

١-٨-٣ وفقاً لأحكام المادة رقم (٣-٨-٢) الواردة أدناه، يبدأ سريان هذا الإطار التنظيمي بعد ٣٠ يوماً من نشره على الموقع الإلكتروني للهيئة بنسخته العربية الأصلية.

٢-٨-٣ يبدأ سريان شرط إلزام مقدمي خدمات مقاسم الإنترنت بالتسجيل لدى الهيئة بموجب المادة رقم (٢-٣) (متطلبات التسجيل) بعد ٣٠ يوماً من بدء سريان هذا الإطار التنظيمي.

٣-٨-٣ ومع ما تنص عليه المادة رقم (٣-٨-٢) من هذا الإطار التنظيمي؛ فإنه يجب أن يتقدم المؤهلون للتسجيل للهيئة فور بدء سريان هذا الإطار التنظيمي.

المرفق رقم (١): متطلبات التسجيل

١. تعبئة نموذج طلب التسجيل موقعاً عليه من قِبل ممثل الجهة ومصادقة الطلب من الغرفة التجارية كما هو موضح في الفقرة رقم (١) من هذا المرفق.
٢. تقديم صورة من السجل التجاري الساري المفعول على أن يكون متوافق مع مدة التسجيل.
٣. تقديم صورة واضحة من اثبات الهوية لممثل الجهة (وثيقة الهوية الوطنية أو إثبات الإقامة).
٤. تقديم وصف لنوع خدمة (خدمات) مقاسم الإنترنت المخطط تقديمها أو التي يقدمها بالفعل مقدم خدمة مقاسم الإنترنت في المملكة لأعضاء المقسم وفقاً للمادة رقم (٢-٢-٢) من هذا الإطار التنظيمي.
٥. تقديم وصف موجز لعمليات المتقدم في المملكة وفي غيرها. ويشمل ذلك خدمة (خدمات) مقاسم الإنترنت التي يقدمها المتقدم في أي مكان في العالم، وكذلك نبذة موجزة عن عملياته بخلاف مقاسم الإنترنت.
٦. تقديم تفاصيل الهيكل الإداري والملكية الخاصة بالمتقدم.
٧. تقديم وصف موجز لأنشطة المجموعة التي ينتمي إليها المتقدم (إن وجدت). ويشمل ذلك وصفاً موجزاً لأنشطة شركة المتقدم الأم (إن وجدت) فضلاً عن أنشطة الشركات التي تملكها الشركة الأم ذاتها.
٨. يجب أن يتأكد مقدم الطلب من تقديم الوثائق باللغة العربية، مع خيار إرفاق المستندات الأخرى الداعمة بالإنجليزية.
٩. يجب على مقدمي الطلب تعبئة قائمة التحقق المتوفرة بالقسم رقم (٢) من هذا الملحق الحالي، مشيراً إلى جميع المتطلبات التي تم الوفاء بها.
١٠. يمكن تقديم الطلب مناولة باليد أو إرساله بالبريد إلى أي من العناوين التالية:

الرياض:

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

ص.ب. ٧٥٦٠٦ الرياض ١١٥٨٨

الهاتف: ٠١١ ٤٦١٨٠٠٠

فرع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في منطقة مكة المكرمة:

جدة / حي السلامة - طريق الامير سلطان مقابل سلطان مول - مركز زهران للأعمال

البرج الشمالي (A) - الدور رقم (١٢) مكتب رقم (١٢٠٥)

ص.ب. ١٧٣١٣، جدة ٢١٤٨٤

معلومات البريد السعودي " واصل ":

فرع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

شارع عبد الوهاب نائب الحرم، حي الحمراء، جدة

١٧٣١٣ - ٢١٤٨٤

الهاتف: ٠١٢٢٦٣٨٠٠٠

فرع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في المنطقة الشرقية:

الطابق الثاني، برج الدوسري، شارع الأشرعة، حي الشاطئ، الدمام

ص.ب. ص.ب. ٢٢١٨ الدمام ٣١٤٥١

معلومات البريد السعودي واصل:

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ٣٩٧٨ الشاطئ الغربي

وحدة رقم ١ الدمام ٨٤١٨-٣٢٤١٥ المملكة العربية السعودية

الهاتف: ٠١٣٨٤٤١٨١٨

وفي موعد لا يزيد عن (١٥ يوم عمل) من تقديم طلب التسجيل (أو أي تقديم لاحق إن سبق تقديم التسجيل ورأت الهيئة عدم اكتماله)، وستقوم الهيئة بإبلاغ مقدم الطلب عن نتيجة دراسة الطلب:

أ. أن طلب التسجيل لتقديم خدمات مقاسم الانترنت كامل وأن مقدم الخدمة قد تم تسجيله لدى الهيئة، مع العلم بأن مدة التسجيل ستكون ٥ سنوات، ويمكن تجديد التسجيل لدى الهيئة بعد تقديم متطلبات التسجيل المشار إليها في هذا الملحق؛ أو

ب.) أن طلب التسجيل لتقديم خدمات مقاسم الانترنت غير مكتمل أو به نواقص، مع الإشارة إلى المعلومات المطلوبة لإكمال ذلك؛ أو

ج.) أنه لا يمكن قبول طلب التسجيل لتقديم خدمات مقاسم الانترنت لأن مقدم الطلب لا يفي بالمتطلبات القانونية ذات الصلة بالتسجيل.

وسوف تنشر الهيئة على موقعها الإلكتروني قائمة بمقدمي خدمة مقاسم الإنترنت المسجلين وتحديثها بشكل مستمر.

١. نموذج طلب التسجيل لتقديم خدمات مقاسم الإنترنت في المملكة

اسم الشركة/ المؤسسة		
اسم الشركة/ المؤسسة باللغة الإنجليزية		
رقم السجل التجاري	مكان إصدار السجل.	
تاريخ إصدار السجل	تاريخ انتهاء السجل	
اسم ممثل الشركة/ المؤسسة	الوظيفة	
رقم الهوية (هوية وطنية/ إقامة)	مكان الإصدار وتاريخه	

عنوان صندوق البريد :

ص . ب	المدينة	الرمز البريدي
الشارع	الحي	

أو عنوان بريد واصل :

رقم المبنى	اسم الشارع
الحي	المدينة
الرمز البريدي	الرقم الإضافي
الهاتف الثابت	فاكس
الموقع الإلكتروني	البريد الإلكتروني
	الهاتف المتنقل

- أقر أنا الموقع أدناه بصفتي الممثل القانوني للشركة أو المؤسسة بما يلي:
- أنا الموقع أدناه وبصفتي الممثل النظامي عن الشركة/ المؤسسة أتعهد بالتالي:
 - الالتزام بأنظمة الهيئة وقراراتها للخدمة المراد تقديمها والمنشورة على موقع الهيئة الإلكتروني (www.citc.gov.sa).
 - الالتزام بأحكام الإطار التنظيمي، وأي إرشادات وأنظمة مطبقة لدى الهيئة، وجميع أنظمة المملكة، إضافة إلى أي تعديلات مستقبلية لها.
 - القيام بعرض الشروط والأحكام لأعضاء مقاسم الإنترنت لديها إن وجدوا في موعد أقصاه شهر واحد من تاريخ تقديم طلب التسجيل لدى الهيئة.
 - الموافقة على قيام الهيئة بنشر أي معلومات مقدمة من قبلنا في هذا الطلب، باستثناء المعلومات التي يتم تصنيفها بأنها سرية.
 - الرجوع إلى موقع الهيئة لمعرفة ما يستجد من الأنظمة وشروط تتعلق بتقديم الخدمة.
 - بصحة المعلومات الواردة في هذا النموذج ومرفقاته.
 - تحديث بياناتنا لدى الهيئة في حال تغير أي منها.
 - المحافظة على المعرف وكلمة السر الخاصة بنا المستخدمة في موقع الهيئة على شبكة الانترنت عند إنشائه في المستقبل من قبل الهيئة، وتحملنا تبعات ومسؤولية أي معلومة أو أي إجراء يتم إدخاله والعمل به عن طريق هذا المعرف.

اسم ممثل الشركة/ المؤسسة:

التوقيع: التاريخ: / / ١٤ هـ الختم:



قائمة تحقق التسجيل لتقديم خدمات مقاسم الإنترنت في المملكة

اسم الشركة/المؤسسة:

#	المتطلبات	مستوى (نعم/لا)	رقم الصفحة المرجعية
١	تعبئة نموذج طلب التسجيل، موقعاً عليه من قبل الممثل الجهة ومصادقة الطلب من الغرفة التجارية		
٢	تقديم صورة من السجل التجاري الساري المفعول على أن يكون متوافق مع مدة التسجيل		
٣	تقديم صورة واضحة من اثبات الهوية لممثل الجهة (وثيقة الهوية الوطنية أو إثبات الإقامة).		
٤	وصف لأنواع خدمة (خدمات) مقاسم الإنترنت المخطط تقديمها أو التي يقدمها بالفعل مقدم خدمة مقاسم الإنترنت		
٥	وصف موجز لعمليات المتقدم في المملكة العربية السعودية وفي غيرها		
٦	تفاصيل الهيكل التنظيمي والملكية الخاصة بالمتقدم		
٧	وصف موجز لأنشطة المجموعة التي ينتمي إليها المتقدم (إن وجدت).		
٨	تقديم المستندات باللغة العربية		
ملاحظات			

المرفق رقم (٢): الحقوق والالتزامات المتعلقة بتشغيل مقسم الإنترنت الوطني

أولاً: الحقوق

١. يجب على مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية ومقدمي خدمات المعطيات المرخص لهم؛ الربط مع مقسم الإنترنت الوطني.
٢. يجب على مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية ومقدمي خدمات المعطيات المرخص لهم؛ الربط المباشر فيما بينهم من خلال "مقسم الإنترنت الوطني"، وضمان الإعلان وقبول جميع المسارات الوطنية والحركة كمسارات رئيسية.
٣. يحق لمقسم الإنترنت الوطني قبول أي أعضاء خلاف مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية ومقدمي خدمات المعطيات المرخص لهم. ولا يوجد أي التزام للربط المباشر على أعضاء المقسم خلاف مقدمي الخدمات ذوي البنية التحتية ومقدمي خدمات المعطيات المرخص لهم
٤. يحق لمقسم الإنترنت الوطني؛ اختيار المواقع والشركاء اللازمين للحفاظ على خدماتها بالجودة المطلوبة
٥. يجب على "مقسم الإنترنت الوطني"؛ تعيين مجلس حوكمة يتمتع بحق الموافقة النهائية لأي قرارات تؤثر على الخدمة أو حوكمة "مقسم الإنترنت الوطني". ويجب على "مقسم الإنترنت الوطني" إتاحة نموذج الأسعار بشكل واضح للعموم بعد التشاور مع مجلس الحوكمة وأعضاء "مقسم الإنترنت الوطني".

ثانياً: الالتزامات

١. يجب أن تكون عمليات تشغيل "مقسم الإنترنت الوطني" محايدة ومستقلة عن الناقل
٢. يجب على "مقسم الإنترنت الوطني"؛ أن يقوم بعملياته التشغيلية ككيان قائم على عدم الربحية.
٣. يجب على "مقسم الإنترنت الوطني"؛ تأسيس نموذج حوكمة الذي يجب مشاركته مع العموم.
٤. يجب على "مقسم الإنترنت الوطني"؛ تحديد ممثلين من الأعضاء كجزء من نموذج الحوكمة الخاص به. ويجب مشاركة إجراءات اختيار الممثلين بين جميع أعضاء مقسم الإنترنت الوطني".
٥. يجب على "مقسم الإنترنت الوطني"؛ الإبلاغ عن أي تغييرات على الإجراءات الخاصة به، والمقابل المالي للعضوية، أو الحوكمة في وقتها لأعضائه.